http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (2214) السنة التاسعة - الأحد (7) آب 2011

المسعودي: القينا القبض على ٤ منهم ويجري البحث عن الباقين

فرار محكومين بالإعدام من سجن الحلة.. وحقوق الإنسان تتهم الشمري بالتقصير

بغداد- بابل/ المدى

في وقت تمكن ثمانية من المحكومين بالإعدام الفرار من سجن الحلة، عقب حدوث حالات شغب فيه، أعلنت الحكومة المحلية عن اعتقال أربعة منهم.

اعلن ذلك محافظ بابل محمد المسعودي في مؤتمر صحفي عقده أمس وحضرته المدى، والذي أكد اعتقال ٤ من السجناء الفارين من سجن الحلة الإصلاحي فيما لا يزال البحث جاريا عن أربعة آخرين.

وذكر المسعودي أن ٨ سجناء من المحكومين بالإعدام أحدثوا أعمال شغب تمكنوا خلالها من قتل احد الحراس وإضرام النيران في بعض دوائر السجن وقطع التيار الكهربائي عن بعض الأقسام، مشيرا إلى أن القوات الأمنية بإشراف قائد عمليات الفرات الأوسط سارعت إلى تطبيق الخطة الأمنية المعدة مسبقا استنادا إلى المعلومات الاستخبارية التي كانت تؤكد حدوث عملية فرار جماعي من داخل السجن.

وأوضح المسعودي أن الخطة تم تنفيذها وبمشاركة جميع القطاعات الأمنية من قوات تدخل سريع وقوات طوارئ وشرطة محلية ودفاع مدني تضمنت فرض حظر التجوال في عموم المدينة واقتحام السجن وقطع الاتصالات الخليوية ونشر نقاط تفتيش على الطرق الرسمية المؤدية إلى خارج المدينة ما ساعد في إلقاء القبض على أربعة من الهاربين ومواصلة البحث عن الباقين.

واضاف المسعودي، أن عملية الفرار واقتحام السجن اسفرت عن مقتل احد افراد حماية السجن وإصابة ثلاثة آخرين بجروح وقتل ٣ سجناء وجرح أربعة آخرين.

من جهة أخرى أعلنت اللجنة الأمنية في مجلس محافظة بابل، عن انتهاء حصيلة أعمال الشغب داخل سجن الحلة عند أربعة قتلى من السجناء المثيرين للشغب وأحد حراس السجن، فيما تم القبض على أحد الفارين من السجن، ويستمر البحث عن الثاني، وأكدت سيطرة القوات الأمنية على السجن.

وقال عضو اللجنة حسان محرج الطوفان إن "قوات الشرطة تمكنت من السيطرة على أعمال الشغب في سجن الحلة عقب الاشتباكات التي جرت، بين القوات الأمنية والسجناء المثيرين للشغب، والتي استغرقت نحو أربع ساعات"، مبينا أن "هذه الاشتباكات أدت إلى مقتل أربعة من السجناء المثيرين للشغب وأحد حراس السجن"، بحسب قوله.

وأضاف الطوفان أن "القوات الأمنية اعتقلت أحد السجناء الفارين خلال عملية دهم وتفتيش نفذتها على المنازل المجاورة للسجن، فيما لا تزال تبحث عن السجين الآخر، الذي فر إلى جهة مجهولة"، مشيرا إلى أن "جميع منافذ مدينة الحلة والطرق المؤدية إلى سجن الحلة الإصلاحي تم إغلاقها".

وأعلن المتحدث باسم وزارة العدل حيدر السعدي بعد ذلك انه "تمت السيطرة على الأوضاع داخل السجن بعد وقوع الاشتباكات ومقتل احد الحراس واثنين من السجناء" وإصابة خمسة أشخاص بجروح.

وأكد السعدي "البدء بالتحقيق واتخاذ الإجراءات اللازمة لمعرفة عدد الفارين".

وأكد مصدر طبي في مستشفى الحلة "مقتل خمسة أشخاص هم شرطي وأربعة من السجناء وإصابة تسعة آخرين بينهم أربعة من الشرطة جراء الاشتباكات".

لجنة حقوق الإنسان البرلمانية اتهمت وزير العدل مسؤولية هروب عدد من سجناء سجن الحلة. مقرر اللجنة، حيدر الملا قال في تصريح له: "إن لجنة حقوق الإنسان تحمل وزير العدل حسن الشمري كل التداعيات التي قد تحصل في سجن الحلة نتيجة الإجراءات التي وصفها بالتعسفية مبينا أن هروب عدد من السجناء من سجن الحلة هو دليل على الإجراءات غير الإنسانية بحق السجناء".

وأضاف "أن الغاية من ذهاب لجنة حقوق الإنسان إلى سجن الحلة كانت من اجل السيطرة على الوضع ومعالجة الإخفاقات الموجودة في داخل السجن ولكن الإجراءات التعسفية حالت دون ذلك".

وأكد الملا :"أن التقارير التي وصلت ألينا من داخل السجن خطيرة جدا وتنذر بعواقب خطيرة وما حصل من هروب لعدد من السجناء هو احد تلك العواقب لذلك نحن نحمل وزير العدل مسؤولية هروب السجناء وعواقب وتداعيات هذا الأمر".

> اسفرت عملية الفرار واقتحام السجن عن مقتل احد أفراد حمايته وثلاثة سجناء

وكان وزير العدل حسن الشمري قد انتقد زيارة لجنة حقوق الإنسان لعدد من السجون ومنها سجن الحلة من دون اخذ موافقة وزارة العدل". وفي ردها وصفت النائبة عن كتلة الفضيلة البرلمانية سوزان السعد استضافة وزير العدل في مجلس النواب بأنها استضافة سياسية وليست مهنية. وقالت في تصريح نقله مكتبها الإعلامي أمس: "إن دخول أية مؤسسة إصلاحية من قبل أية لجنة حقوقية يستوجب موافقة وزير العدل، وإلا فقد يكون هناك نوع من الفوضى التي قد تكون مقصودة من قبل بعض الجهات السياسية التي تسعى إلى تنفيذ أجندات خارجية".

وأضافت السعد: "أن لجنة حقوق الإنسان البرلمانية يجب أن تكون حيادية وموضوعية في مسألة زياراتها للسجون، وان تكون زياراتها لأغراض إنسانية بعيدا عن الأهداف الفئوية والشخصية". وتابعت: "أن وزير العدل له صلاحيات تنفيذية وله أن يصدر أي قرار يراه مناسبا ويحقق المصلحة العامة بعيدا عن المجاملات السياسية".

يذكر أن عدد السجناء في هذا السجن يبلغ ١٣٥٠ سجيناً وهم من عناصر في تنظيم القاعدة وميليشيات أخرى، وتتراوح الأحكام الصادرة بحقهم بين خمسة سنوات وتصل إلى المؤبد. وتثار حول سجن الحلة الإصلاحي التابع لوزارة العدل الكثير من الشبهات، فقد أعلنت لجنة حقوق الإنسان النيابية، أمس السبت، عن قرارها لتوجيه مذكرة استدعاء لوزير العدل العراقي حسن الشمري على خلفية منعه اللجنة من دخول سجن بابل الإصلاحي الأسبوع الماضي، والأحداث الأخيرة التي شهدها السجن.

وقال رئيس اللجنة سليم عبد الله الجبوري، إن لجنته ستستدعي وزير العدل حسن الشمري على خلفية منعها من دخول سجن الإصلاحي في محافظة بابل، مبينا أن "اللجنة باعتبارها رقابية من حقها الدخول لأي سجن من دون استحصال أي موافقة من وزارة العدل". وواضح الجبوري في تصريح سابق أن "عدم السماح للجنة النيابية من الدخول إلى السجن احدث في نفوس الأعضاء الريبة من وجود خروقات كبيرة داخل السجن لا تريد إدارته أن تطلع عليها اللجنة النيابية".

كتابة على الحيطان

الحلفاء يضيقون ذرعاً!!

عامر القيسي

يقول مثل روسي قديم، أن تفكر برأسين أفضل من أن تفكر برأس واحدة. للدلالة على تنوع الفكرة ومشاركة الآخرين في حل أو حلحلة مشكلة ما أو مواجهة قضية تحتاج إلى رؤيتها من أكثر من جانب. ربما قيل المثل الروسي كحكمة في القضايا الاجتماعية اليومية الصغيرة. فما هو المثل الذي سيقال في مواجهة قضايا وطنية كبرى فيها ملايين الناس لا شريحة اجتماعية محددة.

التجربة السياسية العراقية المريرة، على مدى تأريخها المعاصر أثبتت أن التفرد بالرأي في اتخاذ القرار قد ألقى بنا إلى الهاوية، وحملنا من المصاعب ما لا طاقة لنا به، ودفعنا بسبب التفرد بالرأي والاستبداد ثمنا باهظاً.

نريد الآن أن نبني تجربة ديمقراطية.. ونريد أن نفهم الآخرين إننا في عراق جديد، غير عراق الدكتاتوريات والاستبداد، وهذه "النريد" لا تأتي من الهواء ولا يمنحنا إياها احد هدية من السماء، إنها سلوك وممارسة ومشاركة ونتائج. السيد رئيس الوزراء نوري المالكي يتعرض باستمرار إلى انتقادات لاذعة بسبب ما يصفونه بالتفرد باتخاذ القرار وعدم مشاركة الآخرين، ويواجه المالكي عادة مثل هذه الاتهامات الموجهة من خصومه، على افتراض ذلك، بالتصريحات المتواصلة من أن الجميع في الحكومة وأنهم مشاركون في اتخاذ القرار السياسي، ويفتح النار عليهم لأنهم يلعبون لعبة المعارضة والحكومة معا. أما حلفاؤه فغالبا ما يتهمونه بالتفرد والتسلط والفردية، ولكن في الجلسات الخاصة والأحاديث الهامسة موجهين رسالة واضحة له لكي يغير منهجه ويتعامل معهم على الأقل باعتبارهم حلفاء له ومصير ائتلافهم وتحالفهم متوقف على صورة وعمق التفاهمات بينهم، واخذ وجهات نظرهم ورؤيتهم للأحداث على محمل الجد. لكن هذا الطريق قد وصل إلى نهايات مسدودة أو قريب من النهاية. والدليل أن الأصوات ابتدأت تخرج من الهمس إلى الوضوح والصراحة والعلنية.

فماذا يقول المالكي لأقرب حلفائه الذين أعلنوا استياءهم من تفرده باتخاذ القرار. بل إنهم ذهبوا ابعد من ذلك من خلال تصويتهم المضاد بشأن سحب الثقة من مفوضية الانتخابات، احد أقطاب المجلس الأعلى الإسلامي، قال لصحيفة الشرق الأوسط في الأول من آب الحالي "ما حدث في موضوع عدم سحب الثقة من مفوضية الانتخابات هو جرس إنذار قوي للمالكي مفاده انه حتى حلفاؤه في التحالف الوطني، المجلس والصدريون والفضيلة والإصلاح، سينفضون عنه بسبب تفرده بالسلطة"، وأضاف "أن الكلام عن توجهات المالكي نحو الدكتاتورية والانفراد بالسلطة صار علنيا"، وحسب الصحيفة فان قياديا في حزب الدعوة انتقد سلوك المالكي في سيطرة عائلته والمقربين منه على السلطة والمناصب.

ووصل الأمر إلى حد تقارب الحلفاء والغرماء في التهيئة لمشروع سحب الثقة من حكومته اذا بقي يتصرف على هذا النحو الانفرادي الاستبدادي. ولولا بعض التعقيدات في التحالفات، كما يقول قيادي في التحالف الوطني، لكن مشروع سحب الثقة من الحكومة في أروقة البرلمان منذ فترة.

المالكي لا يجيب أحداً، ولا يغيّر من طريقته في قيادة السلطة التنفيذية، بل أن بعض أقطاب ائتلافه "دولة القانون" عزت الشابندر، يطالبون العراقية على سبيل المثال بان تنفذ تهديداتها ويتحداها بان تنسحب من الحكومة أو تقدم مشروع سحب الثقة، بلغة لا تخلو من التعالي والثقة المفرطة من أن التحالف الوطني أقوى من الجميع، متين وصعب أمام من يحاول المس بالمالكي!! ونعتقد جازمين لو أن سلوك المالكي غير الذي نشهده الآن لما تجرأ الشابندر على إعلان حرب التحدي، وكأن القضية بين فريقين لكرة القدم، وليست قضية وطنية وتحتاج إلى المشاركة والتشارك والحوار للوصول إلى حلول لمشكلات عنق الزجاجة التي تعاني منها العملية السياسية في البلاد.

عندما يضيق الحلفاء ذرعا بالمالكي فكيف الحال بالغرماء؟ سؤال لا احد يجيب عليه غير المالكي وعليه إن يجيب سريعا قبل أن تكون الإجابة لا معنى لها!

أعـــــلام

الجحيشي: تورّط العبيدي بحالات فساد

■ كشف عضو لجنة النزاهة النيابية عثمان الجحيشي عن إحالة ملفات فساد في وزارة الدفاع تخص عقود تسليح الجيش وتجهيزه إلى هيئة النزاهة.

وقال "اللجنة وبعد تدقيقها للعقود التي أبرمتها الدفاع في مجال تجهيز الجيش وتسليحه أحالت عددا منها إلى هيئة النزاهة بعد ثبوت قضايا فساد في إبرام هذه العقود".

وأضاف أن "هذه الملفات تثبت تورط وزير الدفاع السابق عبد القادر العبيدي بقضايا فساد في إبرام بعض العقود خصوصا الكورية والصربية" مشيراً إلى انه "من المرتقب صدور مذكرة اعتقال بحق العبيدي على ضوء هذه الملفات".

السهيل: أعلن انضمامي لـ"أين حقي"؟

■ أعلنت النائبة صفية السهيل انضمامها لحملة "أين حقي" التي نظمتها مجموعة من الناشطات في مجال حقوق المرأة وحق مشاركتها في العمل السياسي. وقالت السهيل إنّني "أعلن انضمامي لحملة "أين حقي" التي انطلقت من محافظة كركوك والخاصة بالمرأة العراقية واللواتي يطالبن فيها بحقهن وحق نساء العراق للمشاركة باتخاذ القرار السياسي في البلاد".

وأضافت أنّ "النائبات في مجلس النواب والمحافظات والبلديات وباقي المنظمات النسوية مدعوات للانضمام قولاً وفعلاً إلى هذه الحملة التي من المرجح ألا يقتصر وجودها في كركوك بل ستجتاح عموم محافظات العراق".

المياحي: لا تصويت على مجلس السياسات

■ قال النائب عزيز المياحي "إن اغلب أعضاء مجلس النواب مع عدم التصويت على إقرار المجلس الوطني للسياسات الإستراتيجية لعدم القناعة بوجود سلطة ثانية قد تسبب حالة إرباك للعملية السياسية". وتابع المياحي "إن التصويت على إقرار المجلس الوطني قد يؤدي إلى خلق أزمات جديدة قد تكون أصعب بكثير من الأزمات السابقة ولهذا السبب قد يرفض البرلمان تمرير المشروع والذي قد يؤدي أيضا إلى إشكاليات قانونية ودستورية نحن في غنى عنها"، مشيرا إلى "إن البعض يفضل اعتماد مبدأ الترضية وتغليبه على المصلحة العامة".

الجماعات المسلحة تزرع الفتنة في المحافظة

سكان كركوك يناشدون القوات الأميركية بالبقاء لحمايتهم من الإرهاب

□ **عن: كريستيان ساينس مونيتر**

من المقرر أن تغادر القوات الاميركية العراق بحلول نهاية العام الحالي، إلا أن محافظة كركوك تنظر إلى هذه القوات على أنها القوة الرئيسية لتحقيق الاستقرار. وكان القادة العراقيون قد اتفقوا هذا الأسبوع على بدء التفاوض مع الجهات الاميركية حول إبقاء بعض القوات لفترة أطول بعد الموعد المحدد للانسحاب.

بعيدا عن الحرارة اللاهبة والأتربة التي تلف هذه المدينة الواقعة شمال البلاد، فقد قامت مجموعة من الأصدقاء من مختلف الخلفيات العرقية مؤخرا بمناقشة مستقبل بلدهم، ومع أن صداقتهم قد استمرت خلال سنوات الانقسام العرقي في كركوك الغنية بالنفط، فأنهم جميعا قلقون بشأن ما سيحدث لمدينتهم بعد مغادرة القوات الاميركية في نهاية العام.

يقول محمد جاسم "في الجانب المثالي، فانا لا أريد وجود الجنود الاميركان هنا، إلا أن الواقع يدفعني إلى الموافقة على بقائهم". يوافقه بقية الأصدقاء بإيماءة من رؤوسهم. و يضيف صديقه الموسيقي "إذا ما غادروا الآن فقد تظهر مشاكل و توترات، فهناك الكثير من الأطراف لا تريد استقرار الوضع هنا".

في الحقيقة ومع اقتراب موعد انسحاب القوات الاميركية من العراق، هناك إجماع في كركوك بان الوجود العسكري الاميركي في هذه المدينة هو مفتاح الاستقرار فيها. أن محافظة كركوك هي موطن احد اكبر احتياطي نفطي في العالم، وكانت مركزا للتنافس الطويل المدى بين مكونات هذه المحافظة، الذين يتنافسون في المطالبة بعائدية الأرض لهم. و قد نص دستور ٢٠٠٥ على إجراء استفتاء خلال سنتين لحل هذه النزاعات حول الأرض، إلا أن التصويت لم يجر حتى الآن. يبدو الآن أن المجاميع المسلحة، المؤلفة في معظمها من الموالين لصدام حسين أو من المتشددين، تستغل الانقسامات في المحافظة التي تفتقد إلى قوة أمنية موحدة خاصة بها. يقول نجم الدين كريم، محافظ كركوك وأحد المؤيدين لبقاء القوات الاميركية، "اعتقد أن المجاميع الإرهابية تركز على مناطق مثل كركوك والموصل حيث يمكنها أن تهيج و تثير الخلافات السياسية بين المجموعات، و يمكن للولايات المتحدة أن تلعب دورا مميزا في الوساطة بين المجموعات المختلفة في كركوك و التدخل في أوقات الأزمة". اتفق القادة العراقيون هذا الأسبوع على بدء التفاوض مع الجانب الاميركي بشأن التمديد المحتمل للقوات الاميركية في العراق.

خلال فترة حكمه، قام صدام حسين بطرد عشرات الآلاف من الكرد والتركمان من المحافظة و استبدلهم بالعرب، و كان هدفه من ذلك ضمان عدم انقطاع تدفق النفط من المحافظة من خلال إسكان أشخاص يثق بهم النظام. منذ إسقاط نظام صدام عام ٢٠٠٣ لازالت كركوك – مثل باقي أجزاء العراق – معرضة لخطر الانهيار. وبالرغم من أن هذه المحافظة كانت اقل تأثرا من باقي المحافظات بأعمال العنف التي دمرت البلاد، فإنها نالت حصتها من ذلك العنف. ففي الأشهر الأخيرة هزت سلسلة من التفجيرات والاغتيالات المحافظة مما أثار المخاوف من تدهور الوضع فيها أكثر فأكثر إذا ما سحب الاميركان قواتهم المتبقية هناك.

وأفاد مصدر في شرطة محافظة كركوك، بأن قوة أمنية عثرت على منشورات للقاعدة وزعت في قضاء الحويجة تتوعد المخبرين السريين في قضاء الحويجة بالقتل.

ونقلت مصادر لوكالات أنباء محلية، إن "دوريات شرطة الحويجة عثرت، على منشورات وهي عبارة عن بيان تابع لتنظيم دولة العراق الإسلامية في العراق يحمل توقيع المفتي الشرعي لتنظيم ولاية كركوك- إمارة الحويجة، يتوعد المخبرين السريين بالقتل لإفشائهم معلومات عن عناصر التنظيم".

وأضاف المصدر، الذي طلب عدم الكشف عن أسمه، أن "البيان وصف عدد من أهالي قضاء الحويجة بالخونة والعملاء"، مبينا أنه مشيرا إلى أن "البيان ذكر أسماء عدد من المخبرين الذين أتهمهم بالوشاية والإخبار عن، عناصر التنظيم، ومن يساندهم بالمال والسلاح".

يشار إلى أن رئيس مجلس محافظة كركوك حسن توران قد أكد أن المحافظة لم تتلق، حتى الآن طلبا رسميا من الحكومة الاتحادية ببيان رأيها حول عملية الانسحاب الأميركي من الأراضي العراقية.

وقال توران في مقابلة أجرتها المدى قبل شهر أن ملف الانسحاب مناط بالحكومة وهو من اختصاصها وصلاحياتها حصرا". وأكد "أن أي كتلة في مجلس المحافظة لم تبد موقفها من عملية الانسحاب حتى اللحظة". كما أعلن قائد شرطة المحافظة وكالة اللواء تورهان عبد الرحمن في مؤتمر صحفي عقده قبل أسابيع أن جميع الكتل السياسية التي تمثل مكونات المحافظة دعت إلى بقاء القوات الأميركية في كركوك، وان قادة الأجهزة الأمنية عقدوا اجتماعا مع قادة الكتل السياسية التي تمثل مكونات كركوك من الكرد والعرب والتركمان وجميعهم طالبوا ببقاء القوات الأميركية في المحافظة لحين حل الأزمات التي تواجهها. وترى الحكومة المحلية في كركوك أن النزاعات داخل المحافظة يمكن حلها من خلال الحوار البناء بين الكتل المختلفة معربين عن أملهم في أن لا يقع أي نزاع مسلح في كركوك وان لا تنزلق المحافظة إلى مسلسل العنف".

■ ترجمة المدى